

التزامات الدول في مواجهة التغيرات المناخية وحماية حقوق الإنسان: دراسة قانونية على ضوء الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية لسنة 2025.

States' Obligations in Addressing Climate Change and Protecting Human Rights: A Legal Study in Light of the 2025 Advisory Opinion of the International Court of Justice

د- تريكي شريفة، جامعة الجزائر 01

c.teriki@univ-alger.dz

تاريخ قبول المقال: 2026/08 /24

تاريخ إرسال المقال: 2026 /08 /11

الملخص:

يتناول هذا البحث الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الصادر في 23 جويلية 2025، الذي أقر بالارتباط الوثيق بين الالتزامات المناخية للدول وواجباتها تجاه حماية حقوق الإنسان الأساسية، يحلل البحث كيفية ربط المحكمة بين التزامات التخفيف والتكيف المناخي و العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما يستعرض البحث الأسس القانونية للمسؤولية الدولية عن الانتهاكات المناخية، ليخلص البحث إلى أن الرأي الاستشاري يفتح آفاقا جديدة للدعوى المناخية، بيد أن تفعيل هذا الاجتهاد يتطلب بناء نظام متكامل من الالتزامات والآليات الإجرائية على جميع المستويات.

الكلمات المفتاحية: التغير المناخي - حقوق الإنسان - محكمة العدل الدولية - المسؤولية الدولية - العدالة المناخية .

Abstract:

This research examines the Advisory Opinion of the International Court of Justice issued on 23 July 2025, which recognized the close relationship between states' climate obligations and their duties to protect fundamental human rights, the study analyzes how the Court linked climate mitigation and adaptation commitments to the two International Covenants on Civil and Political Rights and Economic, Social and Cultural Rights, the research also reviews the legal basis for international responsibility for climate-related human rights violations, the study concludes that the Advisory Opinion opens new avenues for climate-related litigation; however, implementing this judicial reasoning requires establishing an integrated system of obligations and procedural mechanisms at all levels .

Keywords: Climate Change - Human Rights - International Court of Justice - International Responsibility - Climate Justice.

المقدمة:

إنّ تصاعد الآثار المدمرة للتغيرات المناخية على نطاق العالم¹، من ارتفاع مستوى البحار وازدياد موجات الحرارة والجفاف، أدى إلى تنامي الكوارث الطبيعية، مما دفع بالمجتمع الدولي إلى إعادة النظر في الأطر القانونية السائدة، حيث تم التوصل خلال العقود الماضية إلى إنشاء شبكة من المعاهدات والاتفاقيات، مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لسنة 1992، واتفاقية باريس لسنة 2015، بهدف ضبط أنشطة الدول وتقليص انبعاث غازات الاحتباس الحراري، ومع ذلك ظلت هذه النصوص تعنى أساساً بأهداف بيئية وتقنية، دون ربط واضح بالتزامات الدول تجاه حماية حقوق الإنسان الأساسية، مثل الحق في الحياة والصحة والسكن أو المأوى.

أدركت محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري الصادر بتاريخ 23 جويلية 2025 أن التغير المناخي بات يشكل تهديدا مباشرا للتمتع الفعلي بهذه الحقوق، فالمبادئ التقليدية في القانون الدولي البيئي، كمبدأ عدم الإضرار عبر الحدود الذي يلزم الدولة بعدم التسبب بأضرار بيئية جسيمة لدول أخرى،

ومبدأ التعاون الدولي القائم على المشاركة الفعالة في الجهود متعددة الأطراف، إضافة لمبدأ العدالة التوزيعية الذي يحمل الدول المتقدمة أعباء أكبر في التخفيف والتكيف، لم تعد كافية دون تكريس ارتباطها الوثيق بحقوق الإنسان، ولأول مرة، ربطت محكمة العدل الدولية بين الالتزامات المناخية والواجبات المترتبة عن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، معتبرة أن الفشل في الوفاء بمتطلبات التخفيف أو التكيف يترتب عليه مسؤولية دولية عن انتهاك هذه الحقوق.

تتجلى أهمية هذه الدراسة من نواح متعددة، من حيث تسليط الضوء على الأبعاد القانونية للرأي الاستشاري للمحكمة في سياق حقوق الإنسان، وتحليل الأسس التي يركز عليها اجتهاد المحكمة لتوسيع نطاق حماية الخصوصيات الإنسانية في مواجهة المخاطر المناخية، كما تستمد الدراسة أهميتها من الحجية القانونية والعملية التي سيكون لهذا الرأي الاستشاري على المحاكم الوطنية والإقليمية في السنوات القادمة، فالمحاكم الوطنية، ستستشهد بهذا الرأي الاستشاري كأساس قانوني للأحكام القضائية المتعلقة

إلتزامات الدول في مواجهة التغيرات المناخية وحماية حقوق الإنسان: دراسة قانونية على ضوء الرأي

الاستشاري لمحكمة العدل الدولية لسنة 2025

بالدعاوى المناخية والحقوقية، وهو ما شهدته فعليا محكمة العدل الأوروبية في قضية KlimaSeniorinnen ضد سويسرا بالتأكيد على " أن السياسات الحكومية غير الكافية في مجال المناخ تشكل انتهاكا لحق الحياة الخاصة والعائلية بموجب المادة 8 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان²

تهدف الدراسة لتحليل شامل لأحكام ومضامين الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الصادر في 23 جويلية 2025، وذلك من منظور قانوني يتناول عدة جوانب رئيسية، الأسس القانونية التي استندت عليها المحكمة في استنتاجاتها، بما في ذلك، المعاهدات الدولية والقانون الدولي العرفي والاجتهادات القضائية السابقة، المفاهيم القانونية الجديدة التي أطلقتها المحكمة، مثل الربط الصريح بين التزامات المناخ وحقوق الإنسان، نطاق وحدود الالتزامات المناخية كما حددتها المحكمة.

كما تهدف هذه الدراسة من جانب آخر، إلى رفع مستوى الوعي والتثقيف القانوني بين الأوساط الأكاديمية والمتخصصين القانونيين و المسؤولين الحكوميين والمجتمع المدني، حول الصلة الجوهرية بين المناخ وحقوق الإنسان وأهمية هذه الصلة في تشكيل السياسات الحكومية المستقبلية، فكثير من صانعي السياسات و المسؤولين الحكوميين، قد لا يكونون على دراية كاملة بالأبعاد القانونية لالتزامات الدول المناخية في سياق حقوق الإنسان، فهذه الدراسة تهدف إلى سد هذه الفجوة في المعرفة.

وعليه، تطرح الدراسة الإشكالية القانونية التالية، كيف يمكن للرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية أن يعيد صياغة التزامات الدول تجاه حماية حقوق الإنسان في السياق المناخي، بحيث تتجاوز هذه الحماية المعاهدات البيئية التقليدية لتستند إلى نظام قانوني متكامل يجمع بين القانون البيئي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، على نحو يضمن حماية فعالة وعادلة للأجيال الحالية والمستقبلية؟

تعتمد الدراسة بشكل أساسي على المنهج الوصفي التحليلي الذي يركز على التحليل القانوني لنصوص الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، من أجل قراءة تفصيلية لفقرات الرأي الاستشاري، وتحديد الأسس والحجج القانونية التي استخدمتها المحكمة، واستخراج الالتزامات والحقوق المترتبة على الرأي الاستشاري.

إلتزامات الدول في مواجهة التغيرات المناخية وحماية حقوق الإنسان: دراسة قانونية على ضوء الرأي

الاستشاري لمحكمة العدل الدولية لسنة 2025

إنطلاقاً من ذلك، تم تقسيم الدراسة إلى مبحثين، يتناول المبحث الأول السياق القانوني والمؤسسي للرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية 2025، في حين يحل المبحث الثاني المبادئ والإلتزامات الأساسية المكرسة في الرأي الاستشاري.

المبحث الأول: السياق القانوني والمؤسسي للرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية 2025

يشكل فهم السياق القانوني والمؤسسي الذي ارتبط بصور الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بشأن التغير المناخي وحقوق الإنسان، ضرورة منهجية حتمية لاستيعاب أبعاد هذا الاجتهاد القضائي الاستثنائي، فقد جاء هذا الرأي كمحصلة لتطورات قانونية وسياسية متسارعة على الساحة الدولية، حيث أدركت الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني أهمية الارتباط بين أزمة المناخ وانتهاكات حقوق الإنسان، تبعاً لذلك، يهدف هذا المبحث إلى تقديم صورة شاملة عن الإطار القانوني والمؤسسي لصور هذا الرأي الاستشاري، بما يشمل الخلفية التاريخية والسياقات السياسية، والعمليات الإجرائية التي تمت أمام المحكمة، والأطراف الفاعلة والآراء المقدمة، والقيمة القانونية لهذا الاجتهاد على النظام القانوني الدولي بشكل عام.

المطلب الأول: مسيرة الرأي الاستشاري: من الطلب والخلفية إلى الحجية والقيمة القانونية

لم يكن هذا الاجتهاد القضائي لمحكمة العدل الدولية في جويلية 2025، مجرد عملية عفوية، بل جاء كنتيجة لسيرورة إجرائية شملت طلباً رسمياً من دول ومنظمات دولية، وعملية مشاركة موسعة من أطراف متعددة، والتعامل مع أسئلة قانونية أساسية، وبغية فهم عمق هذا الرأي وقيمته القانونية وآثاره المستقبلية، يسعى هذا المطلب إلى تحليل المسيرة الكاملة للرأي الاستشاري، من النشأة والطلب الأولي، إلى مسار الإجراء والمشاركة، إلى الأسس القانونية والأسئلة المطروحة، وصولاً إلى حجيته وقيمته الملزمة.

الفرع الأول: طلب الرأي الاستشاري والخلفية التاريخية

يعتبر الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية في 23 جويلية 2025 بشأن التزامات الدول فيما يتعلق بتغير المناخ، حدثاً فارقاً في تاريخ القانون الدولي المعاصر، فقد صدر الرأي بناء على طلب من الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتحديدًا من خلال القرار رقم 276/77 المعتمد في 29 مارس 2023، والذي

إلتزامات الدول في مواجهة التغيرات المناخية وحماية حقوق الإنسان: دراسة قانونية على ضوء الرأي

الاستشاري لمحكمة العدل الدولية لسنة 2025

تضمن طلبا من جمهورية فانواتو نيابة عن مجموعة الدول الجزرية الصغيرة المتأثرة بشدة بالمتغيرات المناخية، فكان هذا الرأي الاستشاري إستجابة لمخاوف الدول الأكثر تضررا من ظاهرة الاحتباس الحراري خاصة تلك التي تواجه تهديدا من جراء ارتفاع منسوب البحار³.

يشكل الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية، الأول من نوعه الذي يربط بشكل صريح وشامل بين الالتزامات المناخية الدولية وحقوق الإنسان الأساسية في إطار قانوني متماسك، وقد أقرت المحكمة بأن تغير المناخ لا يشكل مجرد مسألة بيئية تقنية، بل إنه يمثل تهديدا متعدد الأوجه للإنسانية جمعاء، يؤثر بشكل مباشر وحتمي على قدرة الأفراد والدول على التمتع الفعلي بحقوقهم الإنسانية الأساسية وبهذا الفهم، تجاوزت المحكمة المقاربات السابقة التي كانت تعزل المسائل البيئية عن المسائل الإنسانية وأقرت بالطبيعة المتكاملة والترابطية للقانون الدولي المعاصر⁴.

علاوة على ذلك، يمثل هذا الرأي الاستشاري للمحكمة، الثاني عالميا الذي يأخذ موقفا قويا في ربط المناخ بحقوق الإنسان، بعد الرأي الاستشاري الذي أصدرته المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان في 3 جويلية 2025 "Advisory Opinion OC-32/25 on Climate Emergency and Human Rights"، "الطوارئ المناخية وحقوق الإنسان"، وقد أسفر هذا التتابع السريع من الآراء الاستشارية من محكمتين دوليتين كبيرتين عن خلق زخم قانوني قوي نحو إعادة تقييم شامل للالتزامات الدول تجاه حماية البيئة والمناخ في ضوء حقوق الإنسان⁵.

الفرع الثاني: مستويات المشاركة والأهمية الاستثنائية للآراء المقدمة

اتسمت إجراءات الرأي الاستشاري بمستويات غير مسبقة من المشاركة الدولية في تاريخ محكمة العدل الدولية، تلقت المحكمة 91 بيانا مكتوبا و 62 تعليقا مكتوبا، وشملت قائمة من المشاركين تضم أكثر من 90 دولة، إضافة إلى المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والخبراء الأكاديميين والشعوب الأصلية والمجتمعات الإفريقية⁶، وتعكس هذه الحشود الاستثنائية من البيانات الإدراك العالمي المتنامي بأن التغير المناخي لا يمثل مجرد قضية بيئية تقنية، بل يشكل أزمة جماعية حقيقية تؤثر على جميع جوانب القانون الدولي والحقوق الأساسية للإنسان، كما عقدت المحكمة جلسات استماع علنية في ديسمبر 2024، حيث

إلتزامات الدول في مواجهة التغيرات المناخية وحماية حقوق الإنسان: دراسة قانونية على ضوء الرأي

الاستشاري لمحكمة العدل الدولية لسنة 2025

قدمت الدول والجهات الفاعلة الأخرى حجج شفهية شاملة، مما عكس درجة عالية من الاهتمام والقلق الذي يسود المجتمع الدولي.⁷

أشارت في ذات السياق منظمة العفو الدولية "Amnesty International" إلى أن هذا المستوى من المشاركة يعكس إدراكا عالميا بأن قضية المناخ لم تعد مسألة بيئية محضة، بل هي قضية حقوق إنسان وعدالة اجتماعية من خلال تقريرها "The State of the Human Right World's 2024".⁸ نشير في هذا السياق، إلى أهمية الأسئلة التي طرحتها الجمعية العامة على المحكمة، والتي كانت بمثابة البوصلة التي وجهت تحليلها القانوني، حيث ركزت هذه الأسئلة على ثلاثة محاور رئيسية، أولاً، ما هي الالتزامات القانونية التي يفرضها القانون الدولي على الدول فيما يتعلق بمنع الآثار الضارة للتغيرات المناخية؟ ثانياً، ما هي طبيعة هذه الالتزامات وأساسها القانوني في ضوء القانون الدولي للبيئة والقانون الدولي لحقوق الإنسان؟ وثالثاً، ما الحقوق والالتزامات التي يترتب عليها فشل الدول في الوفاء بمتطلبات الحماية المناخية والتكيف مع آثار التغير المناخي؟⁹

هذه الأسئلة، وإن بدت عامة في صيغتها، فهي تعكس ضرورة قانونية تتجلى في ترجمة المبادئ البيئية المعترف بها دولياً منذ عقود، إلى التزامات قانونية ملموسة قابلة للإنفاذ والمساءلة، حيث اعتبر "Sands Philippe" وزملاؤه في كتاب "Principles of International Environmental Law" أن "الأسئلة التي تطرح على محكمة العدل الدولية، تمثل اختباراً حقيقياً لما إذا كان القانون الدولي قادراً على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين".¹⁰

الفرع الثالث: القيمة القانونية للرأي الاستشاري

يجب التوضيح بدقة أن الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، وفقاً لنظام المحكمة الأساسي، ليس ملزماً رسمياً من الناحية الإجرائية لا على المحكمة نفسها ولا على الدول¹¹، بيد أن هذا التمييز الشكلي لا ينبغي أن يضلّل بشأن الوزن القانوني والسياسي الفعلي للرأي، فالآراء الاستشارية الصادرة من محكمة العدل الدولية تتمتع بحجية قانونية استثنائية وتؤثر بشكل عميق على تطور المعايير الدولية وتفسير المعاهدات والقانون العرفي الدولي¹²، كما أن إجماع المحكمة على جميع النقاط الأساسية في الرأي يعزز بشكل كبير

إلتزامات الدول في مواجهة التغيرات المناخية وحماية حقوق الإنسان: دراسة قانونية على ضوء الرأي

الاستشاري لمحكمة العدل الدولية لسنة 2025

من شرعيته وتأثيره، وقد أثبتت الآراء الاستشارية السابقة (مثل رأي جدار الفصل العنصري 2004، ورأي الأسلحة النووية 1996) أنها تشكل نقاطا فاصلة في تطور القانون الدولي، حتى وإن لم تكن ملزمة شكليا.¹³ وفقا لما سبق ذكره، نخلص للقول أن ما يميز هذا الرأي بشكل خاص هو أنه أصدر بالإجماع على جميع الأسس والنقاط الأساسية، وهو ما يعكس توافقا غير عادي بين قضاة المحكمة الذين يمثلون أنظمة قانونية ودول مختلفة من جميع أنحاء العالم، وعلى الرغم من أن الرأي الاستشاري لا يتمتع بقوة ملزمة مباشرة بموجب المادة 59 من النظام الأساسي للمحكمة التي تقضي بأن "قرار المحكمة ملزم فقط للأطراف في القضية وفيما يتعلق بهذه القضية"، إلا أنه يحمل وزنا قانونيا وسياسيا استثنائيا، كما أوضحت المحكمة نفسها والخبراء القانونيون، فإن الآراء الاستشارية للمحكمة تعتبر من أكثر مصادر التفسير القانوني الدولي إقناعا وموثوقية.¹⁴

وقد ثبت تاريخيا أنها تغير السلوك الدولي ومختلف التشريعات الوطنية، وهو ما يؤكد تقرير "International Bar Association Report on Legal Responses to Climate Change" على أن "الآراء الاستشارية لمحكمة العدل الدولية، رغم افتقارها للإلزام الشكلي المباشر، فإنها تشكل أساسا قانونيا متينا يستند إليه التطور التشريعي الوطني والدولي".¹⁵

المطلب الثاني: المصادر القانونية والمنهجية التي اعتمدتها المحكمة

يتناول هذا المطلب التحليل المعمق للأسس القانونية التي انطلقت منها المحكمة، والمراجع القانونية التي استشهدت بها، والمنطق القانوني الذي استخدمته في بناء اجتهادها، مما يوفر فهما شاملا لكيفية توصل المحكمة إلى استنتاجاتها بشأن الربط بين المناخ وحقوق الإنسان.

الفرع الأول: تحديد المصادر "الأكثر ارتباطا مباشرة" بالقانون الدولي للمناخ

ميزت محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري بدقة بين المصادر المختلفة للقانون الدولي، وحددت ما اعتبرته "القانون الواجب التطبيق الأكثر ارتباطا مباشرة" بالالتزامات المناخية¹⁶، وتشمل هذه المصادر الأساسية، ميثاق الأمم المتحدة والإطار القانوني للمناخ الدولي الذي يتكون من الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ (1992)، وبروتوكول كيوتو (1997)، واتفاقية باريس (2015)¹⁷، كما أقرت المحكمة بنطاق أوسع من المصادر القانونية الإضافية التي تفرض التزامات ذات صلة على الدول، بما في

إلتزامات الدول في مواجهة التغيرات المناخية وحماية حقوق الإنسان: دراسة قانونية على ضوء الرأي

الاستشاري لمحكمة العدل الدولية لسنة 2025

ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982، والمعاهدات البيئية المتعددة (مثل اتفاقية التنوع البيولوجي 1992، واتفاقية مكافحة التصحر 1994)، والقانون العرفي الدولي (بما فيه مبدأ عدم الإضرار بالبيئة عبر الحدود ومبدأ التعاون الدولي)، والقانون الدولي لحقوق الإنسان.¹⁸

كما وضح "Bodansky" وزملائه في كتابهم "International Climate Change Law" أن "الالتزامات المناخية الدولية لا تقتصر على المعاهدات المناخية نفسها، بل تنبثق من مصادر قانونية متعددة ومتداخلة تشمل القانون العرفي الدولي والمبادئ العامة للقانون الدولي وحقوق الإنسان"، فالمحكمة اعتمدت منهجية تكاملية تجمع بين هذه المصادر المختلفة بدلا من معاملتها بشكل منفصل.¹⁹

الفرع الثاني: الاعتماد على المصادر العلمية الموثوقة وليس المعايير الذاتية

اتخذت محكمة العدل الدولية منهجية متطورة في تعريفها للتغير المناخي وفهمها لآلياته، حيث اعتمدت تعريف "IPCC" "Intergovernmental Panel on Climate Change" "الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ"، وهي الهيئة العلمية الأكثر موثوقية عالميا، حيث تعرف التغير المناخي بأنه "التغيير في حالة المناخ الذي يمكن أن يعزى مباشرة أو بشكل غير مباشر إلى الأنشطة البشرية التي تغير من تكوين الغلاف الجوي العالمي أو استخدام الأراضي، والذي يضيف إلى التباين الطبيعي للمناخ الملحوظ خلال فترات زمنية مماثلة".²⁰

بهذا الاختيار المنهجي، رفضت المحكمة حجة بعض الدول الكبرى المصدرة للانبعاثات، بأن القانون الدولي للمناخ يجب أن يفسر بشكل ضيق ولا يتجاوز نصوص المعاهدات المناخية نفسها،²¹ بدلا من ذلك، أكدت المحكمة أن الالتزامات المناخية تتبع من عدة مصادر قانونية متداخلة، وأن المبادئ العلمية الموثوقة يجب أن تشكل أساس التفسير القانوني، وليس العكس، وقد أشار "Knox John" المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان والبيئة، في تقريره الشامل "Right to a Healthy and Sustainable Environment"، إلى أن "الاعتماد على العلم المقبول عالميا في تفسير التزامات حقوق الإنسان يمثل نقطة تحول مهمة في القانون الدولي لحقوق الإنسان".²²

الفرع الثالث: الهدف 1.5 درجة مئوية كمعيار قانوني ملزم

إلتزامات الدول في مواجهة التغيرات المناخية وحماية حقوق الإنسان: دراسة قانونية على ضوء الرأي

الاستشاري لمحكمة العدل الدولية لسنة 2025

أحد القرارات الأكثر تأثيراً في الرأي الاستشاري، هو تحديد المحكمة للهدف المتفق عليه دولياً بتحديد ارتفاع درجة الحرارة العالمية عند 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية كمعيار قانوني ملزم،²³ حيث كانت هذه المسألة محل جدل في المفاوضات الدولية حول المناخ، حيث اعتبرت بعض الدول بأن هدف 1.5 درجة هو هدف "طموح" وليس التزام قانوني ملزم،²⁴ لكن المحكمة حسمت هذا الجدل بالقول إن الهدف 1.5 درجة المتفق عليه في اتفاق باريس يشكل "الهدف الأساسي المتفق عليه" للسياسة المناخية وأن كل زيادة إضافية في درجة الحرارة العالمية تصعد بشكل كبير من المخاطر المناخية وتقلل من فرص تحقيق الأمن المناخي.²⁵

وبهذا التفسير، فرضت المحكمة معياراً موضوعياً قابلاً للقياس يمكن من خلاله تقييم امتثال الدول لالتزاماتها المناخية، كما اعتبر محلولو الاتفاقيات الدولية أن هذا القرار يشكل "تغييراً جذرياً في الطريقة التي ينظر بها القانون الدولي إلى الأهداف المناخية، من مجرد التزامات سياسية ضبابية إلى التزامات قانونية محددة وقابلة للقياس".²⁶

المبحث الثاني: المبادئ والالتزامات الأساسية المكرسة في الرأي الاستشاري

يكرس الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، مبادئ قانونية جديدة والالتزامات موضوعية محددة تفرضها على الدول، وقد جاء هذا الرأي ليعيد تشكيل الفهم التقليدي للالتزامات الدول في مجال حماية البيئة بحيث لم تعد هذه الالتزامات مقتصرة على الأهداف البيئية والتقنية، بل امتدت لتشمل حماية حقوق الإنسان الأساسية، يهدف هذا المبحث إلى استعراض شامل للمبادئ القانونية الجديدة التي أقرتها المحكمة والالتزامات الموضوعية التي ترتبت على هذه المبادئ، والطريقة التي ترجمت بها المحكمة هذه المبادئ والالتزامات في سياق قانوني وعملي يمكن تطبيقه على الدول والأفراد.

المطلب الأول: المبادئ الأساسية المكرسة في الرأي الاستشاري

كرست المحكمة بداية، مبدأ عدم الإضرار بالبيئة عبر الحدود، وهو مبدأ تقليدي في القانون البيئي الدولي لكن المحكمة وسعت نطاقه ليشمل حماية حقوق الإنسان من الأضرار المناخية، مؤكدة أن التزام الدول بعدم إلحاق ضرر بدول أخرى يمتد إلى حماية الحقوق الإنسانية للأفراد في تلك الدول، وأقرت المحكمة كذلك مبدأ الحيطة وتطبيقاته المناخية، الذي يلزم الدول بأن لا تنتظر التأكد العلمي الكامل من أضرار

إلتزامات الدول في مواجهة التغيرات المناخية وحماية حقوق الإنسان: دراسة قانونية على ضوء الرأي

الاستشاري لمحكمة العدل الدولية لسنة 2025

التغير المناخي قبل اتخاذ إجراءات الحماية، بل عليها أن تتخذ إجراءات استباقية بناء على احتمالية الضرر، وكرست المحكمة مبدأ المسؤوليات المشتركة لكن المتباينة، الذي يعترف بأن جميع الدول مسؤولة عن معالجة التغير المناخي، لكن هذه المسؤولية ليست متساوية بين جميع الدول، بل تختلف باختلاف مساهماتهم التاريخية والحالية في الانبعاثات وقدراتهم الاقتصادية، وكرست في الأخير مبدأ العدالة بين الأجيال والحقوق المستقبلية، وهكذا يستعرض هذا المطلب هذه المبادئ الأساسية بالتفصيل.

الفرع الأول: مبدأ عدم الإضرار بالبيئة عبر الحدود .

أسس هذا المبدأ تاريخياً في قضية "Trail Smelter" 1941 بين الولايات المتحدة وكندا، حيث قررت محكمة التحكيم أن "لا دولة يحق لها أن تستخدم أو تسمح باستخدام إقليمها بطريقة تسبب ضرراً جسيماً في إقليم دولة أخرى أو في الممتلكات أو الأشخاص الموجودين فيه"،²⁷ وقد ظل هذا المبدأ الذي عرف فيما بعد "بقاعدة Trail Smelter"، حجر الأساس في القانون الدولي للبيئة لما يقرب من قرن من الزمان، ولكن محكمة العدل الدولية، في رأيها الاستشاري الحديث، قامت بتطوير وتطبيق هذا المبدأ بطريقة مبتكرة على سياق التغير المناخي.²⁸

ميزت المحكمة بين أنواع مختلفة من الضرر، أولها الضرر الحال والمباشر الذي يحدث من جراء ارتفاع درجات الحرارة والأحداث المناخية الخطيرة، أما النوع الثاني فهو الضرر المستقبلي المتوقع الذي ستعرض له الأجيال القادمة نتيجة تراكم الانبعاثات، ويتعلق النوع الثالث بالضرر التراكمي الناتج عن السلوك الجماعي للعديد من الدول على مدار عقود من الزمن،²⁹ هذه التطورات في فهم مبدأ عدم الإضرار تعكس الطبيعة الجديدة للتهديدات البيئية، التي تتميز بأنها عالمية وتراكمية وبطيئة الظهور، خلافاً للضرر المحدد جغرافياً مثل الانبعاثات السامة من مصنع Trail Smelter.

وقد أشار الفقه في هذا الصدد إلى أن "تطبيق مبدأ عدم الإضرار على المناخ يمثل توسعاً طبيعياً ولكن جريئاً للمبدأ الذي يعترف بواقع أن الانبعاثات الدفينة، رغم أنها قد تنطلق من قلب دولة ما، فإنها تنتشر عالمياً وتسبب أضراراً في جميع أنحاء العالم".³⁰

إلتزامات الدول في مواجهة التغيرات المناخية وحماية حقوق الإنسان: دراسة قانونية على ضوء الرأي

الاستشاري لمحكمة العدل الدولية لسنة 2025

الفرع الثاني: مبدأ الحيطة وتطبيقاته المناخية

أكدت محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري على أهمية مبدأ الحيطة، الذي ينص على ضرورة اتخاذ تدابير وقائية لمنع الضرر البيئي، حتى قبل أن تتوفر دلائل علمية قاطعة عن حدوث هذا الضرر، هذا المبدأ الذي تم إقراره في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية 1992، يعتبر محوريا في سياق التغير المناخي لأن تأثيرات المناخ قد لا تظهر كاملة إلا بعد عقود من حدوث الانبعاثات، ولكن انتظار التأكيد العلمي القاطع قد يؤدي إلى فوات الأوان.³¹

طبقت المحكمة هذا المبدأ بطريقة صارمة، حيث أشارت إلى أنه لا يمكن للدول أن تنتظر قدرا من اليقين العلمي قبل أن تتحرك بشأن تقليل الانبعاثات، خاصة وأن معظم العلماء متفقون على أن التغير المناخي الحالي ناجم عن الأنشطة البشرية،³² لهذا رفضت المحكمة بشكل فعال الحجج التي تستخدم شوكا علمية لتبرير عدم اتخاذ إجراءات مناخية، كما أشارت المحكمة إلى قضايا سابقة مثل قضية Urgenda ضد هولندا (2019-2015) وقضية Neubauer ضد ألمانيا (2021)، حيث قررت المحاكم الوطنية أن مبدأ الحيطة يفرض على الدول واجب اتخاذ إجراءات مناخية سريعة وفعالة.³³

وقد أكد "Sands Philippe" أن "مبدأ الحيطة يمثل عدولا عن النهج التقليدي للقانون الدولي الذي كان ينتظر دليلا كاملا قبل التحرك، وبدلا من ذلك، فإذا وجدت علامات تحذير، يجب أن تتحرك الدول فورا، حتى لو لم يكن كل شيء مؤكد بشكل كامل".³⁴

الفرع الثالث: مبدأ المسؤوليات المشتركة لكن المتباينة

ركز الرأي الاستشاري على أهمية مبدأ المسؤوليات المشتركة لكن المتباينة، الذي اعترفت به المحكمة كمبدأ قانوني ملزم ضمن إطار القانون الدولي للمناخ،³⁵ يعترف هذا المبدأ، الذي نص عليه إعلان ريو (1992) واتفاقية باريس (المادة 2 والمادة 4)، بحقيقة أن الدول المتقدمة تاريخيا هي التي أسهمت الأكثر في تراكم غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي منذ الثورة الصناعية، وبناء على هذا الإدراك، فرضت المحكمة التزامات متفاوتة على الدول بناء على درجة المسؤولية التاريخية والقدرات الاقتصادية.³⁶

إلتزامات الدول في مواجهة التغيرات المناخية وحماية حقوق الإنسان: دراسة قانونية على ضوء الرأي

الاستشاري لمحكمة العدل الدولية لسنة 2025

بينت المحكمة أن الدول المتقدمة والدول ذات الانبعاثات العالية الحالية تتحمل مسؤولية أكبر في تحقيق خفض جذري وسريع للانبعاثات، وفي المقابل، تم الاعتراف للدول النامية بحق "التنمية العادلة" وحق الوصول إلى الطاقة والموارد الاقتصادية، شريطة أن تتبنى أيضا سياسات تخفيف الانبعاثات بما يتناسب مع قدراتها، كما أكدت المحكمة على التزامات الدول المتقدمة بتقديم الدعم المالي ونقل التكنولوجيا النظيفة إلى الدول النامية لتمكينها من تحقيق التزاماتها المناخية.³⁷

وقد وضع "Bodansky" أن "مبدأ المسؤوليات المشتركة لكن المتباينة يعترف بحقيقة محورية، وهي أن سبب تغير المناخ يكمن في الانبعاثات الناجمة عن أنشطة الدول المتقدمة على مدار 150 سنة، وبالتالي فإن هذه الدول يجب أن تتحمل المسؤولية الأكبر في حلها"،³⁸ وأشارت منظمة Oxfam International في تقريرها "Climate Justice and Vulnerable States" إلى أن "تطبيق هذا المبدأ يعني أن الدول الغنية يجب أن تقلل انبعاثاتها بنسبة 40-50% بحلول 2030، بينما قد يسمح للدول الفقيرة بزيادة معينة في الانبعاثات لدعم تنميتها الاقتصادية".³⁹

الفرع الرابع: مبدأ العدالة بين الأجيال والحقوق المستقبلية

العدالة بين الأجيال تعني ضمان أن تكون للأجيال القادمة الفرص والموارد نفسها التي نتمتع بها اليوم، دون أن تتحمل أعباء إضافية بسبب القرارات التي نتخذها حاليا، وتغير المناخ يعد إنتهاكا واضحا لهذه العدالة حيث أن الأجيال المستقبلية ستواجه تحديات بيئية خطيرة بسبب الأنشطة غير المستدامة في الوقت الحاضر وارتفاع درجات الحرارة وذوبان الجليد وازدياد الكوارث الطبيعية، كلها آثار ستجعل من الصعب على الأجيال القادمة العيش في بيئة صحية وآمنة مما يشكل ظلما للأجيال.⁴⁰

تبعاً لذلك، أقرت محكمة العدل الدولية مبدأ العدالة بين الأجيال كمبدأ قانوني أساسي يجب أن يحكم السياسات المناخية والتشريعات الوطنية،⁴¹ ويستند هذا المبدأ إلى فكرة أن الأجيال القادمة لها الحق في وراثة بيئة سليمة وموارد طبيعية كافية، وأن الأجيال الحالية لا تملك الحق بالكامل في استنزاف أو تدمير هذه الموارد، ومن الناحية القانونية، يعني هذا أن التزامات الدول المناخية لا تقف عند حد حماية الأفراد الحاليين من الأذى، بل تتعدى إلى حماية مصالح الأجيال المستقبلية.⁴²

إلتزامات الدول في مواجهة التغيرات المناخية وحماية حقوق الإنسان: دراسة قانونية على ضوء الرأي

الاستشاري لمحكمة العدل الدولية لسنة 2025

استشهدت المحكمة بعدة قضايا وطنية مهمة تطبق هذا المبدأ، وأبرزها قضايا الشباب المناخيين مثل *Juliana v. United States* في الولايات المتحدة، وقضية Neubauer ضد ألمانيا (2021) التي أصدرت فيها المحكمة الدستورية الألمانية قراراً تاريخياً، تقضي فيه بأن السياسة المناخية الحالية تنتهك حقوق الأجيال القادمة في الحرية، ومن خلال تأييد هذه الاجتهادات، أضفت المحكمة طابعاً قانونياً عالمياً على مبدأ العدالة بين الأجيال، بما يعني أن الدول ملزمة قانونياً بإعطاء الأولوية للسياسات المناخية طويلة المدى على المكاسب الاقتصادية قصيرة الأجل.⁴³

وسبق لـ "Redgwell Catherine" التأكيد على أن "مبدأ العدالة بين الأجيال يفرض على الدول الحالية التزاماً قانونياً إيجابياً بحماية البيئة للأجيال المستقبلية، وليس مجرد التزام سلبي بعدم الإضرار بها"،⁴⁴ كما أشارت "Alice Venn" في دراستها *Laying the Foundations of Climate Justice for Vulnerable States & Peoples* إلى أن "التطبيق الفعال لمبدأ العدالة بين الأجيال يتطلب من الدول الحد من الانبعاثات بسرعة لتجنب تصعيد الأضرار المناخية على الأجيال المستقبلية".⁴⁵

المطلب الثاني: الالتزامات الموضوعية المحددة في الرأي الاستشاري - التحليل التفصيلي

إذا كانت المبادئ الأساسية التي استعرضناها في المطلب السابق توفر الإطار النظري والقانوني للرأي الاستشاري، فإن الالتزامات الموضوعية المحددة تمثل التجسيد العملي الحقيقي لهذه المبادئ، فالمحكمة لم تقتصر على إرساء مبادئ عامة، بل ذهبت إلى ما هو أبعد لتحديد التزامات قانونية دقيقة وملموسة تفرضها على الدول، وقد اقترنت هذه الالتزامات بربط صريح وواضح بين الالتزامات المناخية والتزامات الدول تجاه حماية حقوق الإنسان، مما يعني أن فشل الدول في الوفاء بهذه الالتزامات المناخية يشكل انتهاكاً قانونياً للعهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتنقسم هذه الالتزامات إلى فئتين رئيسيتين، **الالتزام بالتخفيف والتكيف المناخي**، والجديد في الرأي الاستشاري هو **الربط المباشر والصريح بين هذه الالتزامات المناخية وحقوق الإنسان**، بحيث لا يعود يمكن للدول أن تنتظر إلى هذه الالتزامات كمجرد أهداف بيئية اختيارية، بل أصبحت التزامات قانونية ملزمة ترتبط مباشرة بحقوق الإنسان.

إلتزامات الدول في مواجهة التغيرات المناخية وحماية حقوق الإنسان: دراسة قانونية على ضوء الرأي

الاستشاري لمحكمة العدل الدولية لسنة 2025

الفرع الأول: الالتزام بالتخفيف والتكيف

يمثل الالتزام بالتخفيف والتكيف المناخي جوهر الالتزامات الموضوعية التي أقرتها محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري، فهما يشكلان الآليتين الأساسيتين لمواجهة التغير المناخي ومحاربة آثاره على حقوق الإنسان، وعلى الرغم من أن هذان الالتزامان كانا موجودين بالفعل في الاتفاقيات البيئية السابقة (خاصة اتفاق باريس 2015)، فإن ما يميز الرأي الاستشاري هو إعادة صياغته لهما وإعادة تأطيرهما من منظور حقوق الإنسان.

أولاً: الإلتزام بالتخفيف من الانبعاثات

أكد الرأي الاستشاري أن التزام الدول بتخفيف انبعاثات الغازات الدفيئة ليس مجرد التزام سياسي، بل هو التزام قانوني ملزم يترتب على عدم الامتثال له عواقب قانونية،⁴⁶ كما قررت المحكمة أن الدول ملزمة "باتخاذ تدابير معقولة وتناسبية مع درجة المخاطر المناخية" لتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة التي تسبب الاحتباس الحراري،⁴⁷ وأوضحت المحكمة أن هذا الالتزام يشمل العديد من الجوانب المترابطة:

1. وضع أهداف وطنية محددة وقابلة للقياس، حيث يجب على الدول أن تضع مساهمات محددة وطنياً تتماشى مع هدف 1.5 درجة مئوية، وليس فقط "تطلعات" غير محددة، كما أشارت المحكمة إلى أن المساهمات المحددة وطنياً الحالية المجتمعة من جميع الدول غير كافية لتحقيق هدف 1.5 درجة⁴⁸ ما يعني قانونياً أن الدول ملزمة بتعديل وتصعيد طموحات مساهماتها بشكل دوري ومتوافق مع الأدلة العلمية الأحدث.
2. تنظيم الأنشطة الخاصة والعامة، بحيث لا يقتصر الالتزام على السياسات الحكومية المباشرة، بل يمتد إلى واجب الدول في تنظيم أنشطة الشركات والأفراد داخل ولايتها القضائية، فإذا سمحت دولة لشركات نفط أو فحم بمواصلة الاستكشاف والإنتاج دون قيود، أو لم تفرض ضرائب كافية على الكربون، فإن الدولة تكون مسؤولة قانونياً عن هذا الفشل، كما قررت المحكمة أن امتناع الدول عن تنظيم النشاط الخاص ينطوي على "إخفاق في واجب العناية الواجبة" وينطوي على مسؤولية دولية.⁴⁹

3. إزالة الإعانات الحكومية للوقود الأحفوري، وفي هذا الإطار أشارت المحكمة بشكل صريح إلى أن الدول التي تقدم إعانات حكومية لاستخراج وإنتاج الوقود الأحفوري تنتهك التزاماتها المناخية، وتقدر هذه الإعانات بحوالي 7 تريليونات دولار سنوياً عند احتساب الأضرار البيئية الخارجية غير المحسوبة، بهذا

إلتزامات الدول في مواجهة التغيرات المناخية وحماية حقوق الإنسان: دراسة قانونية على ضوء الرأي

الاستشاري لمحكمة العدل الدولية لسنة 2025

القرار، فرضت المحكمة حدا قانونيا واضحا على السياسات المناخية، حيث لا يمكن للدول أن تدعي أنها ملتزمة بخفض الانبعاثات بينما تمول استخراج الوقود الأحفوري من خزائنها العامة.⁵⁰

ثانيا: الالتزام بالتكيف مع التغيرات المناخية: من الهامش إلى المركز

شكل الرأي الاستشاري منعطفا حاسما في كيفية معاملة التكيف المناخي في القانون الدولي، وقررت المحكمة أن التكيف لا يقل أهمية قانونية عن التخفيف، وأن الدول ملزمة قانونيا بما يلي:

1. وضع خطط وطنية شاملة للتكيف، حيث يجب على كل دولة أن تتبنى "خطة وطنية للتكيف" تحدد الأخطار المناخية المتوقعة على أراضيها وتدرج التدابير المطلوبة للحماية، هذه الخطط يجب أن تكون مبنية على أساس علمي دقيق.⁵¹

2. أولوية حماية الفئات الضعيفة والهشة، حيث أكدت المحكمة أن واجب التكيف يتطلب من الدول تركيز الموارد على حماية "السكان الأكثر عرضة للمخاطر المناخية"، بما فيهم "الشعوب الأصلية، والنساء، والأطفال، والمجتمعات منخفضة الدخل"، ويجب أن تأخذ سياسات التكيف بعين الاعتبار عدم المساواة والتمييز.⁵²

3. الاستثمار في البنية التحتية المرنة: يشمل التكيف استثمارات هائلة في البنية التحتية التي تقاوم الأحداث المناخية الخطيرة، كأنظمة الدفاع الساحلية ضد ارتفاع البحار، وأنظمة الري الحديثة للمناطق المهددة بالجفاف، ومنتجات زراعية متحملة للحرارة، هذه الاستثمارات لا تقع ضمن الخيارات السياسية، بل هي التزامات قانونية.⁵³

4. المساعدة المالية والتكنولوجية للدول الضعيفة، حيث حددت المحكمة بوضوح أن الدول المتقدمة ملزمة قانونيا بتمويل جزء كبير من تكاليف التكيف في الدول النامية والدول الضعيفة، كما أن نقل التكنولوجيا لا يقتصر على الإشارة إلى الدول الضعيفة "كيف يتم عمل الأشياء"، بل يشمل تسهيل الوصول الفعلي إلى التكنولوجيات النظيفة والمتقدمة بأسعار معقولة.⁵⁴

الفرع الثاني: الربط المباشر بين الالتزامات المناخية وحقوق الإنسان

أولا: إقرار المحكمة بحق مستقل "في بيئة نظيفة وصحية وقابلة للعيش"

إلتزامات الدول في مواجهة التغيرات المناخية وحماية حقوق الإنسان: دراسة قانونية على ضوء الرأي

الاستشاري لمحكمة العدل الدولية لسنة 2025

حققت محكمة العدل الدولية تطورا قانونيا نوعيا من خلال التأكيد الصريح على أن الحق في "بيئة نظيفة وصحية وقابلة للعيش" هو حق إنساني أساسي معترف به في القانون الدولي،⁵⁵ وأن هذا الاعتراف ليس مجرد إضافة، بل له آثار قانونية عملية تتمثل فيما يلي:

أن الحق لا يعتمد على الاعتراف الوطني، على عكس بعض الحقوق التي قد تكون محدودة بالاعتراف الوطني، حيث أعلنت المحكمة أن هذا الحق "ينطبق عالميا ويجب أن يتم الاعتراف به بموجب القانون الدولي"، بغض النظر عما إذا كانت دول معينة قد اعترفت به دستوريا أم لا، فحتى الدول التي لم تدرج هذا الحق في دساتيرها ملزمة قانونيا بالامتثال له بموجب التزاماتها الدولية.⁵⁶

أن الحق ليس تابعا للحقوق الأخرى: في الماضي، حاول بعض الفقهاء القانونيين تقليل أهمية الحق في البيئة بالقول إنه "مشتق" من الحق في الصحة أو الحق في الحياة، لكن محكمة العدل الدولية رفضت هذا النهج وأقرت أن الحق في البيئة النظيفة هو حق مستقل له قيمة جوهرية خاصة به.⁵⁷

أن الحق يتمتع بحماية قوية، من خلال مستوى مرتفع من الحماية القانونية، حيث أقرت أن حق الدول في "حماية النظام المناخي والبيئة من الانبعاثات المرتفعة" يعتبر من "القواعد الآمرة" في القانون الدولي، والقواعد الآمرة هي أعلى درجة من الالتزام القانوني الدولي، حيث لا يمكن لأي دولة أن تتراجع عنها أو تتحلل منها بأية حجة، وهي نفس الدرجة من الحماية المعطاة لحرمة الحياة البشرية والحرية من الرق.⁵⁸

ثانيا: الحق في الحياة والتزامات الدول بمنع الوفيات المرتبطة بالمناخ

أقرت محكمة العدل الدولية بوضوح أن التغير المناخي يشكل تهديدا مباشرا للحق الأساسي في الحياة،⁵⁹ وأقر الحكم بما يلي:

1. التهديدات المناخية للحياة متعددة الأشكال: يشمل هذا ليس فقط الأحداث المناخية الحادة (الأعاصير والفيضانات والحرائق)، بل أيضا التأثيرات الصحية البطيئة، مثل سوء التغذية نتيجة فشل المحاصيل، وأمراض معدية جديدة تنتشر مع ارتفاع درجات الحرارة مثل الملاريا، والأمراض التنفسية من الجودة المتدهورة للهواء.⁶⁰

2. فرض التزام على الدول "بعدم قتل" أفرادها بشكل مباشر، إضافة إلى التزام "إيجابي" بحماية الحياة من التهديدات المناخية، وهذا يعني أن الدول ملزمة بتوفير أنظمة إنذار مبكر للأحداث المناخية الكبرى، والعمل

إلتزامات الدول في مواجهة التغيرات المناخية وحماية حقوق الإنسان: دراسة قانونية على ضوء الرأي

الاستشاري لمحكمة العدل الدولية لسنة 2025

على بناء مأوى آمن وتعزيز القدرة على الإجلاء السريع، إلى جانب توفير الغذاء والماء الآمن حتى عندما تنتضر الموارد الطبيعية.

3. قررت المحكمة أنه حتى لو لم تكن دولة معينة مسؤولة عن نسبة كبيرة من الانبعاثات العالمية، فإنها ملزمة بحماية سكانها من تأثيرات التغير المناخي العالمي.⁶¹

ثالثا: الحق في الصحة والالتزامات الطبية والوقائية

أكدت محكمة العدل الدولية أن التغير المناخي "يهدد بشكل جسيم الحق في الصحة"، وأرست التزامات ملموسة على الدول يمكن إجمالها فيما يلي:

1. الحق في الصحة له ثلاثة مستويات من الالتزامات على الدول، المستوى الأول يتعلق بالالتزام بالاحترام، أي امتناع الدول عن القيام بما يضر الصحة (مثل تسهيل تلوث الهواء الضار بالصحة)، المستوى الثاني هو الالتزام بالحماية، من خلال تنظيم الأنشطة الخاصة لمنعها من الإضرار بالصحة (مثل فرض معايير انبعاثات على المصانع)، أما المستوى الثالث فيركز على الالتزام بالإنجاز، عبر اتخاذ إجراءات استباقية لتحسين الصحة (مثل بناء أنظمة صرف صحي أفضل لمنع الأمراض المعدية).

2. الحق في الصحة يمتد إلى الصحة النفسية والعقلية، حيث بينت المحكمة أن التأثيرات النفسية للقلق المناخي والاكنتاب الناتج عن الكوارث المناخية تندرج ضمن الحق في الصحة، هذا يعني أن الدول ملزمة بتوفير دعم نفسي للمتأثرين بالكوارث المناخية.

3. الحق في الصحة يتضمن الوصول إلى المعلومات، لذلك يجب على الدول أن توفر معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب عن المخاطر الصحية المناخية، بحيث يستطيع الأفراد اتخاذ قرارات صائبة بشأن صحتهم.⁶²

رابعاً: الحق في المأوى والمسكن اللائق والتهجير القسري الناتج عن المناخ

لدينا جميعاً الحق في مستوى معيشة لائقاً ولأسرنا، بما في ذلك السكن اللائق، لكن الأحداث المناخية شديدة القساوة المرتبطة بتغير المناخ، مثل الفيضانات، وحرائق الغابات، بدأت تدمر منازل البشر وتهجرهم كما يمكن للجفاف أن يؤدي إلى تغييرات ضارة كبيرة في البيئة بينما يهدد ارتفاع مستويات مياه البحار منازل الملايين في المناطق المنخفضة في كافة أنحاء العالم من البشر.⁶³

إلتزامات الدول في مواجهة التغيرات المناخية وحماية حقوق الإنسان: دراسة قانونية على ضوء الرأي

الاستشاري لمحكمة العدل الدولية لسنة 2025

تبعاً لذلك، أقرت محكمة العدل الدولية أن التغير المناخي، خاصة من خلال ارتفاع منسوب البحار، يشكل تهديداً مباشراً "للحق في المأوى والسكن اللائق"⁶⁴ حيث بينت المحكمة أن:

1. التهجير القسري الناتج عن المناخ ينتهك حقوقاً إنسانية متعددة، وذلك عند إرتفاع منسوب البحار وغمره للأراضي، مما يجبر السكان على ترك منازلهم، هذا التهجير يشكل انتهاكاً متزامناً لعدة حقوق، كالحق في السكن، والحق في حرية التنقل، والحق في الممتلكات، والحق في الثقافة والهوية (خاصة للشعوب الأصلية).⁶⁵

2. خصوصية الشعوب الجزرية الصغيرة، حيث أعطت المحكمة عناية خاصة لحالة الدول الجزرية الصغيرة التي قد تصبح "غير قابلة للعيش" تماماً بسبب ارتفاع منسوب البحار، وأكدت المحكمة أن فقدان التراب لا يعني فقدان الدولة بوجودها القانوني، فالدول التي تصبح غير قابلة للعيش تحتفظ بحقوقها الدولية وسيادتها حتى لو اضطرت سكانها للهجرة.⁶⁶

3. التزامات الدول في استقبال المهاجرين المناخيين، بينما لم تفرض المحكمة التزام "مطلق" على الدول باستقبال اللاجئين المناخيين، فقد أكدت أن الدول التي تستقبل هؤلاء الأشخاص "بتوفير ظروف معيشية لائقة وأمنة" وحماية حقوقهم الإنسانية.⁶⁷

خامساً: حقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في ظل تغير المناخ

أولت محكمة العدل الدولية أهمية خاصة لحقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في سياق التغير المناخي وأقرت بأن:

1. الشعوب الأصلية متأثرة بشكل غير متناسب، حيث بينت المحكمة بناءً على بيانات من أجهزة حقوق الإنسان الدولية أن الشعوب الأصلية "تتحمل أكثر من 80% من الضرر المناخي رغم أنها تسهم بأقل من 1% من الانبعاثات العالمية"، وهذا يعكس عدالة مناخية عميقة، أن أولئك الذين لم يسهموا في المشكلة هم من يدفعون الثمن.⁶⁸

2. الحق في الأراضي والموارد الطبيعية، حيث أكدت المحكمة أن الشعوب الأصلية لها حقوق خاصة في الأراضي التقليدية والموارد الطبيعية،⁶⁹ ما يعني هذا أن السياسات المناخية للدول يجب أن تسعى "قدر

إلتزامات الدول في مواجهة التغيرات المناخية وحماية حقوق الإنسان: دراسة قانونية على ضوء الرأي

الاستشاري لمحكمة العدل الدولية لسنة 2025

الإمكان" إلى الحفاظ على الأراضي التقليدية للشعوب الأصلية، بدلا من إزاحتهم باسم المشاريع "الخضراء" (مثل محطات الطاقة الشمسية الضخمة).

3. المشاركة الحقيقية وليس الشكلية، من خلال التزام الدول بإشراك الشعوب الأصلية "بشكل حقيقي" في عملية صنع القرارات المناخية، وليس مجرد "استشارة شكلية"، هذا يعني تفعيل حق الفيتو عمليا على المشاريع التي قد تؤثر بشكل مباشر على أراضيهم.⁷⁰

ينبغي الإشارة في الأخير، للموقف التاريخي الذي اتخذته محكمة العدل الدولية بتأكيدا أن "الفشل في تحقيق الالتزامات المناخية يشكل عملا دوليا خاطئا ينطوي على المسؤولية الدولية"، لا يقتصر هذا على الانتهاكات الصريحة (مثل دولة تعترف بأنها ستزيد الانبعاثات)، بل يشمل أيضا الإغفال والفشل في اتخاذ التدابير المطلوبة،⁷¹ وقررت المحكمة أن الدول المتضررة من التغير المناخي لها الحق في طلب تعويضات من الدول المسؤولة عن الانبعاثات الإضافية،⁷² تشمل إعادة إلى الحالة السابقة حيث يكون ذلك ممكنا مثال إذا دمر فيضان ناتج عن المناخ منزلا، قد تشمل إعادة بناء المنزل، كذلك التعويض المالي عندما يكون من المستحيل إعادة الحال كما كان، مثال تعويض نقدي للدول الجزرية التي تواجه فقدانها دائما للأراضي وأقرت في الأخير ضمانات عدم التكرار، أي التزام الدولة المسؤولة بتغيير سياساتها لمنع تكرار الضرر.⁷³

خاتمة:

يعكس الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية 2025، تطورا في المدرسة الفقهية للقانون الدولي نحو فهم أكثر تكاملا وشمولا للالتزامات الدولية، فبدلا من النظر إلى القانون البيئي وقانون حقوق الإنسان كنظامين منفصلين، أقرت المحكمة بأنهما نظامان متداخلان ومتربطان، بحيث لا يمكن حماية حقوق الإنسان دون حماية البيئة، وبالعكس.

ومن الناحية العملية، فإن التحديات التي تواجه تطبيق الرأي الاستشاري هي تحديات حقيقية وكبيرة، فالدول الكبرى المسؤولة عن نسبة كبيرة من الانبعاثات العالمية قد لا تكون لديها الإرادة السياسية الكافية للامتثال الكامل لالتزاماتها، وكثير من الدول النامية قد لا تملك الموارد المالية والتقنية الكافية لتطبيق هذه الالتزامات وقد تؤدي متطلبات التخفيف والتكيف إلى إعادة تشكيل جذري للاقتصاديات الوطنية، مما قد يواجه مقاومة سياسية قوية.

إلتزامات الدول في مواجهة التغيرات المناخية وحماية حقوق الإنسان: دراسة قانونية على ضوء الرأي

الاستشاري لمحكمة العدل الدولية لسنة 2025

تعزيزاً للدراسة، يتم اقتراح التوصيات التالية:

- أن تقوم الجمعية العامة للأمم المتحدة بتحويل مبادئ وأحكام الرأي الاستشاري إلى معاهدة دولية ملزمة تسمى "اتفاقية دولية شاملة بشأن التزامات الدول المناخية وحماية حقوق الإنسان"، بدلاً من الاعتماد على آلية الرأي الاستشاري.

- إنشاء "محكمة دولية متخصصة في جرائم المناخ والانتهاكات المناخية لحقوق الإنسان"، تكون لها صلاحيات النظر في قضايا الدول والأفراد المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للالتزامات المناخية، على جانب "محاكم إقليمية متخصصة في الدعاوى المناخية وحقوق الإنسان" في كل منطقة جغرافية، بحيث تكون أقرب للمتضررين وأسرع في البت في القضايا.

- يوصى بتعزيز دور "آلية الشفافية" في اتفاق باريس للمناخ، وإنشاء نظام دولي موحد لمراقبة وتقييم امتثال الدول لالتزاماتها المناخية وحقوق الإنسان.

- قيام جميع الدول بتعديل دساتيرها وتشريعاتها الوطنية لإدراج "الحق في بيئة نظيفة وصحية وقابلة للعيش" كحق إنساني أساسي، مع ضمان آليات قانونية فعالة لحماية هذا الحق.

إن الأهمية الحقيقية للرأي الاستشاري تكمن في أنه يفتح الباب أمام آفاق جديدة من الحماية القانونية، فالضحايا الحاليون والمستقبليون للتغير المناخي أصبح لديهم الآن أداة قانونية قوية للدفاع عن حقوقهم، والمحاكم الوطنية والإقليمية أصبحت بإمكانها الاستشهاد بهذا الرأي في أحكامها، مما سيعزز من تطبيق الحماية القانونية للحقوق المناخية-الإنسانية.

الهوامش :

¹ - عرفت المادة الأولى من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي 1992، مصطلح تغير المناخ بأنه "يعني تغييراً في المناخ يعزى بصفة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري، الذي يفضي إلى تغير في تكوين الغلاف الجوي العالمي والذي يلاحظ -بالإضافة إلى التقلب الطبيعي للمناخ- على مدى فترات زمنية متماثلة".

² -Daniel Segoin, Martina Menegat, Marguerite O'Connell, "Human Rights, the Climate Emergency, and the Financial System" European Central Bank, N°25, November 2025, pp.08-10 <https://www.ecb.europa.eu/pub/pdf/scplps/ecb.lwp23.en.pdf>, consulted 20/10/2025.

-Martin Scheinin, "Right to Life in the ICJ Advisory Opinion on Climate Change", EJIL Talk September 2025, p.02. <https://www.ejiltalk.org/right-to-life-in-the-icj-advisory-opinion-on-climate-change/>

³ -International Court of Justice, "Request for an Advisory Opinion on the Obligations of States with Respect to Climate Change," United Nations General Assembly Resolution 77/276, 29 Mar, 2023, www.un.org

⁴ -International Court of Justice, "Advisory Opinion of 23 July 2025: Obligations of States in Respect of Climate Change," Peace Palace, The Hague, 2025, paras, 375-393.

الالتزامات الدول في مواجهة التغيرات المناخية وحماية حقوق الإنسان: دراسة قانونية على ضوء الرأي

الاستشاري لمحكمة العدل الدولية لسنة 2025

-United Nations Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR), "UN Experts Welcome Recognition from International Court of Justice", Press Release, 27 July 2025, www.ohchr.org.

⁵-Inter-American Court of Human Rights, "Advisory Opinion OC-32/25 on Climate Emergency and Human Rights." 3 July 2025, San José, Costa Rica. <file:///C:/Users/ATLAS%20PC/Downloads/Climate%20Justice%20and%20Human%20Rights.pdf>

⁶-International Institute for Sustainable Development (IISD), "Historic International Court of Justice Opinion Confirms States' Climate Obligations," IISD, 23 July 2025, www.iisd.org.

⁷-Climate Case Chart, "Request for an advisory opinion on the obligations of states with respect to climate change", 22 July 2025. <https://www.icj-cij.org/case/187/request-advisory-opinion>

⁸-Amnesty International, The State of the World's Human Rights 2024: Climate Justice, Annual Report, 2024, p. 112.

⁹-Climate Case Chart, "Request for an advisory opinion on the obligations of states with respect to climate change", 22 July 2025.

¹⁰-Sands Philippe, Jacqueline Peel, Adriana Fabra, and Ruth MacKenzie, Principles of International Environmental Law, Cambridge University Press, 2012, p. 198.

¹¹-International Court of Justice, "Advisory Opinion on Obligations of States with Respect to Climate Change", 23 July 2025. <https://www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/187/187-20250723-adv-01-00-en.pdf>

¹²-DPG Law, "The ICJ Advisory Opinion on climate change and the interrelationship between environmental protection and human rights", 21 Oct, 2025. Web.

¹³-Norton Rose Fulbright, "The International Court of Justice confirms the obligations and consequences for nation-states", 8 Feb, 2025. Web.

¹⁴-Earth.org, "ICJ Advisory Opinion: A Comprehensive Analysis of the ICJ Climate Advisory Opinion", Earth.org, 13 Aug, 2025, www.earth.org.

¹⁵- International Bar Association, Legal Responses to Climate Change: Report on State Obligations and International Accountability, 2023, p. 67.

¹⁶-Norton Rose Fulbright, "The International Court of Justice confirms the obligations and consequences for nation-states", 8 Feb, 2025.

¹⁷-International Court of Justice, "Advisory Opinion on Obligations of States with Respect to Climate Change", 23 July 2025. <https://www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/187/187-20250723-adv-01-00-en.pdf>

¹⁸-International Court of Justice, "Advisory Opinion on Obligations of States with Respect to Climate Change", 23 July 2025. <https://www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/187/187-20250723-adv-01-00-en.pdf>

¹⁹-Bodansky Daniel, Jutta Brunnée, Lavanya Rajamani, International Climate Change Law, Oxford University Press, 2017, p. 52.

²⁰-DPG Law, "The ICJ Advisory Opinion on climate change and the interrelationship between environmental protection and human rights", 21 Oct. 2025.

²¹-International Institute for Sustainable Development, "Historic International Court of Justice Opinion Confirms States' Climate Obligations", 23 July 2025.

إلتزامات الدول في مواجهة التغيرات المناخية وحماية حقوق الإنسان: دراسة قانونية على ضوء الرأي

الاستشاري لمحكمة العدل الدولية لسنة 2025

- ²²-Knox John, Report of the Special Rapporteur on the Issue of Human Rights Obligations Relating to the Enjoyment of a Safe, Clean, Healthy and Sustainable Environment.* United Nations Human Rights Council, A/HRC/37/59, 2018, p. 34.
- ²³-Knox, John, Report of the Special Rapporteur on the Issue of Human Rights Obligations Relating to the Enjoyment of a Safe, Clean, Healthy and Sustainable Environment, United Nations Human Rights Council, A/HRC/37/59, 2018, p. 34.
- ²⁴- International Court of Justice, "Advisory Opinion on Obligations of States with Respect to Climate Change", 23 July 2025. <https://www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/187/187-20250723-adv-01-00-en.pdf>
- ²⁵-UNFCCC, Paris Agreement, FCCC/CP/2015/L.9/Rev.1, 2015, Article
- ²⁶-International Institute for Sustainable Development, "Historic International Court of Justice Opinion Confirms States' Climate Obligations", 23 July 2025.
- ²⁷-New York University Journal of International Law and Politics, "LESSONS FROM THE TRAIL SMELTER ARBITRATION", 2023.
- ²⁸-Clyde & Co, "The development of international law on climate change", 18 Sept, 2025.
- ²⁹-UN Legal Riaa Cases, Trail Smelter Case (USA, Canada), Vol. III, 1905-1982.
- ³⁰-Birnie Patricia W, Alan E Boyle, Catherine Redgwell, International Law and the Environment, Oxford University Press, 3rd ed, 2009, p. 156.
- ³¹-International Institute for Sustainable Development, "Historic International Court of Justice Opinion Confirms States' Climate Obligations", 23 July 2025.
- ³²- حميد صالح شكطي الشكطي، دور المنظمات الدولية في إنشاء قواعد قانونية دولية للحد من آثار التغير في المناخ، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2023، ص ص 20-21.
- ³³-DPG Law, "The ICJ Advisory Opinion on climate change and the interrelationship between environmental protection and human rights", 21 Oct. 2025.
- ³⁴-Sands Philippe, and others, op.cit, p. 231.
- ³⁵-International Court of Justice, "Advisory Opinion on Obligations of States with Respect to Climate Change" 23 July 2025. <https://www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/187/187-20250723-adv-01-00-en.pdf>
- ³⁶-Norton Rose Fulbright, "The International Court of Justice confirms the obligations and consequences for nation-states", 8 Feb. 2025.
- ³⁷-Clyde & Co, "The development of international law on climate change", 18 Sept. 2025.
- ³⁸-Bodansky Daniel, and others, op.cit, p. 78.
- ³⁹-Oxfam International, Climate Justice and Vulnerable States: A Legal and Policy Analysis, Research Report, 2024, p. 45.
- ⁴⁰- معتصم جندية، "العدالة المناخية في القانون الدولي لحقوق الإنسان"، المجلة العصرية للدراسات القانونية، المجلد 03، العدد 02، الكلية العصرية الجامعية، فلسطين، 2025، ص 437.
- ⁴¹-DPG Law, "The ICJ Advisory Opinion on climate change and the interrelationship between environmental protection and human rights", 21 Oct, 2025.
- ⁴²- هشام ممد بشير، العدالة المناخية من منظور القانون الدولي، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد 16، العدد 15 جوان 2022، ص 351.
- ⁴³-ASIL, "Advisory Opinion 32/25 on the Climate Emergency and Human Rights: The Inter-American Court of Human Rights Meets the Moment", 8 Oct. 2025.

إلتزامات الدول في مواجهة التغيرات المناخية وحماية حقوق الإنسان: دراسة قانونية على ضوء الرأي

الاستشاري لمحكمة العدل الدولية لسنة 2025

- ⁴⁴-Redgwell Catherine, "Intergenerational Trusts and Environmental Protection", Yearbook of International Environmental Law, vol. 11, 1998, p. 98.
- ⁴⁵-Venn Alice, Laying the Foundations of Climate Justice for Vulnerable States & Peoples: Developing a Human Rights Approach for the South Pacific, PhD Dissertation, University of Bristol Law School, 2019, p. 167.
- ⁴⁶-International Institute for Sustainable Development, "Historic International Court of Justice Opinion Confirms States' Climate Obligations", 23 July 2025.
- ⁴⁷-Norton Rose Fulbright, "The International Court of Justice confirms the obligations and consequences for nation-states", 8 Feb. 2025.
- ⁴⁸-International Court of Justice, "Advisory Opinion on Obligations of States with Respect to Climate Change", 23 July 2025. <https://www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/187/187-20250723-adv-01-00-en.pdf>
- ⁴⁹-DPG Law, "The ICJ Advisory Opinion on climate change and the interrelationship between environmental protection and human rights", 21 Oct. 2025.
- ⁵⁰-Venn Alice, op.cit, p.168.
- ⁵¹-Columbia Law School Climate Change Blog, "The Role of International Human Rights Law in Climate Reparations", 16 Oct. 2025.
- ⁵²-International Court of Justice. "Advisory Opinion on Obligations of States with Respect to Climate Change", 23 July 2025. <https://www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/187/187-20250723-adv-01-00-en.pdf>
- ⁵³-Verfassungsblog, "Human Rights in the ICJ's Climate Opinion." 31 July 2025.
- ⁵⁴-Gide.com, "The ICJ's advisory opinion on state obligations in respect of climate change", 29 Sept. 2025.
- ⁵⁵-Columbia Law School Climate Change Blog, "The Role of International Human Rights Law in Climate Reparations." 16 Oct. 2025. Web.
- ⁵⁶-International Court of Justice, "Advisory Opinion on Obligations of States with Respect to Climate Change." 23 July 2025. <https://www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/187/187-20250723-adv-01-00-en.pdf>
- ⁵⁷-Verfassungsblog, "Human Rights in the ICJ's Climate Opinion." 31 July 2025.
- ⁵⁸-International Institute for Sustainable Development. "Historic International Court of Justice Opinion Confirms States' Climate Obligations." 23 July 2025.
- ⁵⁹-International Court of Justice, "Advisory Opinion on Obligations of States with Respect to Climate Change." 23 July 2025. <https://www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/187/187-20250723-adv-01-00-en.pdf>
- ⁶⁰-National Center for Biotechnology Information, "Challenges to Protecting the Right to Health under the Climate Crisis", 19 Oct. 2021.
- ⁶¹-Columbia Law School Climate Change Blog, "The Role of International Human Rights Law in Climate Reparations", 16 Oct. 2025.
- ⁶²-Open Global Rights, "The role of human rights law in climate obligations", 7 Mar. 2024.
- ⁶³- أمل فوزي أحمد عوض، العدالة المناخية وحماية الانسانية -مبادئ، حقوق، تحديات، جهود دولية-، إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2023، ص 13.

إلتزامات الدول في مواجهة التغيرات المناخية وحماية حقوق الإنسان: دراسة قانونية على ضوء الرأي

الاستشاري لمحكمة العدل الدولية لسنة 2025

⁶⁴-International Court of Justice, "Advisory Opinion on Obligations of States with Respect to Climate Change", 23 July 2025. <https://www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/187/187-20250723-adv-01-00-en.pdf>

⁶⁵-Columbia Law School Climate Change Blog, "The Role of International Human Rights Law in Climate Reparations", 16 Oct. 2025.

⁶⁶-International Institute for Sustainable Development. "Historic International Court of Justice Opinion Confirms States' Climate Obligations." 23 July 2025.

⁶⁷-Verfassungsblog, "Human Rights in the ICJ's Climate Opinion", 31 July 2025.

⁶⁸-Columbia Law School Climate Change Blog, "The Role of International Human Rights Law in Climate Reparations", 16 Oct. 2025. Web.

-تشير التقارير إلى تشريد ما يقرب من سبعة وعشرين مليون شخص سنوياً بسبب الطبيعة، والأحداث بطيئة الحدوث مثل الجفاف وندرة المياه، وارتفاع مستوى سطح البحر، التصحر والتآكل الساحلي، حيث تتركز آثارها على الضعفاء، مثل الشعوب الأصلية، والنساء والأطفال، وقد تكون هذه المجموعات أكثر اعتماداً على الموارد الطبيعية، مما يؤدي إلى تفاقم التوترات. -حنان كمال أبو سكين، "مقاربات تحقيق العدالة المناخية"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، مجلد 09، العدد 08، 2020 ص 147.

⁶⁹-Verfassungsblog. "Human Rights in the ICJ's Climate Opinion." 31 July 2025. Web.

⁷⁰-International Institute for Sustainable Development. "Historic International Court of Justice Opinion Confirms States' Climate Obligations." 23 July 2025. Web.

⁷¹-International Institute for Sustainable Development. "Historic International Court of Justice Opinion Confirms States' Climate Obligations." 23 July 2025.

⁷²-Columbia Law School Climate Change Blog, "The Role of International Human Rights Law in Climate Reparations", 16 Oct. 2025.

⁷³-International Court of Justice, "Advisory Opinion on Obligations of States with Respect to Climate Change", 23 July 2025.

قائمة المراجع :

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ. الكتب

-أمل فوزي أحمد عوض، العدالة المناخية وحماية الإنسانية: مبادئ، حقوق، تحديات، جهود دولية. إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2023.

ب. المذكرات الجامعية

-حميد صالح شكطي الشكطي، دور المنظمات الدولية في إنشاء قواعد قانونية دولية للحد من آثار التغير في المناخ. مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2023.

إلتزامات الدول في مواجهة التغيرات المناخية وحماية حقوق الإنسان: دراسة قانونية على ضوء الرأي

الاستشاري لمحكمة العدل الدولية لسنة 2025

ج. المقالات العلمية

- معتصم جنديّة، "العدالة المناخية في القانون الدولي لحقوق الإنسان". المجلة العصرية للدراسات القانونية، المجلد 03، العدد 02، الكلية العصرية الجامعية، فلسطين، 2025، ص ص 427-448.
- هشام ممد بشير، "العدالة المناخية من منظور القانون الدولي". مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد 16، العدد 15، يونيو 2022، ص ص 345-368.
- حنان كمال أبو سكين، "مقاربات تحقيق العدالة المناخية". مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد 09، العدد 08، 2020، ص ص 139-178.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

A-Books

- Sands Philippe, Peel Jacqueline, Fabra Adriana, and Mac Kenzie Ruth, Principles of International Environmental Law, Cambridge University Press, 2012.
- Bodansky Daniel, Brunnée Jutta, and Rajamani Lavanya. International Climate Change Law, Oxford University Press, 2017.
- Birnie Patricia W, Boyle Alan E, and Redgwell Catherine, International Law and the Environment, Oxford University Press, 3rd ed, 2009.
- Venn Alice, Laying the Foundations of Climate Justice for Vulnerable States & Peoples: Developing a Human Rights Approach for the South Pacific, PhD Dissertation, University of Bristol Law School, 2019.

B. Articles;

- Daniel Segoin, Martina Menegat, Marguerite O'Connell, "Human Rights, the Climate Emergency, and the Financial System", European Central Bank, N° 25, November 2025. <https://www.ecb.europa.eu/pub/pdf/scplps/ecb.lwp23.en.pdf>
- Martin Scheinin, "Right to Life in the ICJ Advisory Opinion on Climate Change", EJIL Talk, September 2025. <https://www.ejiltalk.org/right-to-life-in-the-icj-advisory-opinion-on-climate-change/>

- Redgwell Catherine, "Intergenerational Trusts and Environmental Protection", Yearbook of International Environmental Law, Vol 11, 1998.

C.International and Official Reports

إلتزامات الدول في مواجهة التغيرات المناخية وحماية حقوق الإنسان: دراسة قانونية على ضوء الرأي

الاستشاري لمحكمة العدل الدولية لسنة 2025

-International Court of Justice, Advisory Opinion on Obligations of States with Respect to Climate Change, 23 July 2025.

<https://www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/187/187-20250723-adv-01-00-en.pdf>

-United Nations General Assembly. Resolution 77/276: Request for an Advisory Opinion on the Obligations of States with Respect to Climate Change. 29 March 2023, www.un.org

-United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC), Paris Agreement. FCCC/CP/2015/L.9/Rev.1, 2015.

-United Nations Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR), UN Experts Welcome Recognition from International Court of Justice, Press Release, 27 July 2025. www.ohchr.org

-Knox John, Report of the Special Rapporteur on the Issue of Human Rights Obligations Relating to the Enjoyment of a Safe, Clean, Healthy and Sustainable Environment, United Nations Human Rights Council, A/HRC/37/59, 2018.

-Inter-American Court of Human Rights Advisory Opinion OC-32/25 on Climate Emergency and Human Rights 3 July 2025, San José, Costa Rica.

-Amnesty International, The State of the World's Human Rights 2024: Climate Justice. Annual Report, 2024

-International Bar Association, Legal Responses to Climate Change: Report on State Obligations and International Accountability. 2023.

-Oxfam International, Climate Justice and Vulnerable States: A Legal and Policy Analysis, Research Report, 2024.

D.Research Institutions:

-International Institute for Sustainable Development (IISD), Historic International Court of Justice Opinion Confirms States' Climate Obligations. 23 July 2025. www.iisd.org

-DPG Law, The ICJ Advisory Opinion on Climate Change and the Interrelationship between Environmental Protection and Human Rights. 21 October 2025.

-Norton Rose Fulbright. The International Court of Justice Confirms the Obligations and Consequences for Nation-States. 8 February 2025.

إلتزامات الدول في مواجهة التغيرات المناخية وحماية حقوق الإنسان: دراسة قانونية على ضوء الرأي

الاستشاري لمحكمة العدل الدولية لسنة 2025

- Climate Case Chart, Request for an Advisory Opinion on the Obligations of States with Respect to Climate Change. 22 July 2025. <https://www.icj-cij.org/case/187/request-advisory-opinion>
- Earth.org. ICJ Advisory Opinion: A Comprehensive Analysis of the ICJ Climate Advisory Opinion. 13 August 2025. www.earth.org
- Clyde & Co, The Development of International Law on Climate Change. 18 September 2025.
- ASIL (American Society of International Law), Advisory Opinion 32/25 on the Climate Emergency and Human Rights: The Inter-American Court of Human Rights Meets the Moment. 8 October 2025.
- Verfassungsblog, Human Rights in the ICJ's Climate Opinion, 31 July 2025.
- Columbia Law School Climate Change Blog, The Role of International Human Rights Law in Climate Reparations, 16 October 2025.
- Gide.com, The ICJ's Advisory Opinion on State Obligations in Respect of Climate Change, 29 September 2025.
- Open Global Rights, The Role of Human Rights Law in Climate Obligations, 7 March 2024.
- National Center for Biotechnology Information, Challenges to Protecting the Right to Health under the Climate Crisis, 19 October 2021.
- UN Legal RIAA Cases, Trail Smelter Case (USA, Canada), Vol. III, 1905-1982.
- New York University Journal of International Law and Politics, Lessons from the Trail Smelter Arbitration, 2023.

إلتزامات الدول في مواجهة التغيرات المناخية وحماية حقوق الإنسان: دراسة قانونية على ضوء الرأي

الاستشاري لمحكمة العدل الدولية لسنة 2025